



أوراق سياسات

مايو ٢٠٢٢

المجتمع المدني والحوار الوطني .. أولوية الرؤية

د. أيمن السيد عبد الوهاب

نائب مدير مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية
والخبير فى شئون المجتمع المدنى

وذلك انطلاقاً من رؤية واقعية لطبيعة مكونات المجتمع المدني المصري الذي يعاني من اختلالات هيكلية على مستوى القيم والأدوار والمسئوليات والتنظيمات، فضلاً عن قصور العلاقة الارتباطية بين القطاعات الثلاث (الأهلي والخاص والحكومي) التي تقف عند مستوى الحد الأدنى المرتبط بالتعاون في تنفيذ بعض المشروعات والبرامج. وحرصاً على تعميق الحوار وجنى فوائده وثماره، ولو بشكل متدرج وبقدر ما يتوافق مع عمق المشكلات والقيود ومتطلبات التغيير، فسوف تبدأ الورقة بتناول موقع المجتمع المدني من الحوار والمشكلات الهيكلية في هذا الصدد، مروراً بمرتكزات الحل وتفكيك هذه المشكلات، وانتهاءً بمتطلبات إعادة تنظيم المجتمع المدني وزيادة إسهامه وفاعليته.

المشكلات الهيكلية

المجتمع المدني هو مرآة عاكسه للمجتمع المصري، تلك النتيجة يجب أخذها في الاعتبار عند النظر لموقع المجتمع المدني والتنظيمات الأهلية من الحوار الوطني، وأيضاً عند النظر لخريطة مكوناته وتباين الوزن النسبي لفاعلية تنظيماته وحجم إسهامها الاجتماعي والاقتصادي والثقافي، ومردوها السياسي، وارتباطها بالخبز السياسية والاجتماعية.

عند النظر إلى خريطة المنظمات الأهلية على سبيل المثال، سنجد أنها تجسيد واقعي لدرجة تطور المجتمع التقليدي وطبيعة الثقافة والقيم السائدة، وترجمة لواقع القوى الاجتماعية والاقتصادية والثقافية. من هنا تأتي أهمية المرحلة التحضيرية للحوار الوطني من جانب المجتمع المدني، والتي يجب أن تسير في اتجاهين: أولهما، على المستوى الوطني، ويرتبط بعلاقة المجتمع المدني بالبيئة والسياق الحاكم وحيز المجال العام واعتبار الحوار فرصة مواتية لإعادة تنشيط العديد من مواطن الركود التي أصابت مقومات المجتمع ومرتكزات حركته، ومنطلق لصياغة فاعلة لدور المواطنين ولأدوارهم ومسئولياتهم تجاه الدولة والمجتمع.

تطرح الدعوة المفتوحة للحوار الوطني التي أطلقها الرئيس عبد الفتاح السيسي العديد من التساؤلات والدلالات المرتبطة بفلسفة الحوار ومكوناته وأهدافه ورؤيته وما سيسفر عنه من نتائج ومخرجات. كما أنها تطرح العديد من الآمال والآفاق المرتهنة بالقدرة على أن يمثل الحوار بداية وانطلاقة للوقوف على حجم التغيرات والمستجدات التي شهدها المجتمع المصري منذ 2011، وما فرضته تلك التغيرات من تعميق لتداعيات قضايا قديمة وممتدة، وما يعكسه الواقع الراهن من تحديات تمس النسيج والبنیان الاجتماعي. كذلك يمكن أن تمثل أجندة الحوار بمحاورها المتعددة مدخلاً لبناء الرؤية المشتركة حول مقومات ترسيخ مفهوم الدولة الوطنية المبنية على أسس المواطنة والقانون والمؤسسات، كمنهاج عمل وطني لمواجهة العديد من المظاهر المجتمعية السلبية وما يكتنفها من مظاهر خلل تعكسه العديد من التفاعلات الاجتماعية، مثل: قضايا التطرف (الديني واللايديني) والعنف، والاستقطاب السياسي، والسيولة الاجتماعية، وتنامي مؤشرات الانغلاق والتجزر المجتمعي على المستوى الاجتماعي والاقتصادي والسياسي والثقافي والفكري، واتساع الفجوة الجيلية لاسيما بين أجيال المراهقين والنشء والشباب على مستوى الأفكار والهوية والانتماء والنظرة إلى المجتمع والدولة. بمعنى أدق إن تراجع درجات التجانس والتماسك المجتمعي مع التحديات الاقتصادية والاستقطاب السياسي يتطلب بناء منظومة متكاملة من السياسات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتعليمية الفعالة والمستندة إلى رؤية وقناعات مجتمعية داعمة للإصلاح والبناء.

وانطلاقاً من هذه الفرصة، تتجلى أهمية دور المجتمع المدني والمنظمات الأهلية والقوى الاجتماعية في تفعيل قوى الحوار وامتداده إلى المستويات والشرائح المختلفة من المجتمع، وبحيث لا يقتصر على النخبة والفاعلين على الساحة. ولذا تستهدف هذه الورقة طرح بعض الأفكار والتصورات المتعلقة برؤية ودور المجتمع المدني في صياغة وتنفيذ الأجندة الوطنية، لاسيما في شقها التأمومي المستند إلى الحقوق بالمعنى الواسع للحقوق،

المهنية والعمالية، والحركات الاجتماعية، ونوادي هيئات التدريس بالجامعات، والنوادي الرياضية والاجتماعية، ومراكز الشباب والاتحادات الطلابية، والغرف التجارية والصناعية وجمعيات رجال الأعمال، والمنظمات الدفاعية والتنمية ومراكز حقوق الإنسان، ومراكز الفكر والبحوث والدراسات، والحركات الصوفية وغيرها من المنظمات والمؤسسات غير الحكومية والتي لا تهدف إلى الربح.

وترجع أهمية التفرقة بين المجتمع المدني والمجتمع الأهلي في هذه اللحظة مع بداية الحوار الوطني، لتحديد المحددات والمرتكزات التي سوف يستند إليها العمل الوطني وأجندته، ولتفهم طبيعة وحجم إسهام المنظمات الأهلية، وذلك استناداً إلى طبيعة المكونات التنظيمية. فالمجتمع المدني يقوم على التنوع الاجتماعي والثقافي ويرتكز على التنظيمات والروابط والتحالفات غير الرسمية الملزمة بالتغيير الاجتماعي والثقافي والسبسي والاقتصادي، وذلك عن طريق الترويج للقيم المدنية وحقوق الإنسان والمسئولية المدنية والمواطنة الفعالة⁽¹⁾. بينما غالباً ما يركز المجتمع الأهلي على الارتباط الإثني والعرقى والروابط التقليدية، وهو ما يتجلى في الدول النامية، التي غالباً ما تنشأ تنظيمات أهلية تهتم بخدمة أبناء قبيلة أو عائلة بعينها، أو فئة إثنية محددة، الأمر الذي يمكن معه القول إن المجتمع الأهلي وما يرتبط بدوره هو معبر عن تطور المجتمع ذاته الذي يعمل فيه⁽²⁾.

ولذا يبقى التكامل بين منظمات المجتمع الأهلي ومنظمات المجتمع المدني أمراً حتمياً لتعزيز المشاركة المجتمعية وتنظيمها وتفعيل مكوناتها بالقدر الذي يعظم من قدرات الدولة على تنفيذ خططها التنموية والإصلاحية، فالمنظمات الأهلية تمثل الإطار القاعدي والأفقي للمجتمع، نظراً لما تعبر عنه عملية تكوينها وأدوارها الرعائية والخيرية البسيطة، وما تحمله من قيم تكامل وتضامن. وبالتالي تبقى أدوار ومنظمات المجتمع المدني في طابعها ووظائفها وقيمتها ممثلة للإطار الرأسي للمجتمع والمخترق لكل شرائحه وفئاته، فالوظائف المتعددة للمجتمع المدني تتطلب وعياً مجتمعيًا ونخبويًا، وتبلور قوى مدنية قادرة على إعادة تنظيم مكونات المجتمع

وثانيهما، يرتبط بالفاعلين والقائمين على التنظيمات الأهلية ومنظمات المجتمع المدني، وأهمية بلورة رؤية وفلسفة تنموية على قاعدة حقوقية تأخذ بعين الاعتبار عدداً من النقاط، منها: حجم التحولات التي شهدتها المجتمع وفرضتها التغييرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وما يقتضى ذلك من إعادة تنظيم خريطة المجتمع المدني ومعالجة اختلالاتها على مستوى فلسفة العمل ومنظومة القيم وميادين العمل والتوزيع الجغرافي، جنباً إلى جنب مع طرح رؤى متطلبات التنمية وتفعيل دور المجتمع المدني في تنفيذ الأجندة التنموية الوطنية للدولة بالقدر الذي يتوافق مع زيادة القدرة على التكيف ومواجهة احتياجات واختلالات المجتمع في كافة المجالات.

وبعيداً عن التفاصيل الإجرائية المرتبطة بالحوار، مثل: من سيدير الحوار وينظمه، ويضع أجندته، والفترة الزمنية، وشموليته لغالبية الأطراف الفاعلة والمؤثرة، رغم أهميتها وحتميتها لإنجاح الحوار وإظهار فاعليته ومردوده على الواقع، فإننا هنا سوف نركز على عدد من القضايا والإشكاليات الهيكلية الواجب طرحها على مائدة الحوار، وخاصة أنها تمثل في جوهرها الإجابة على تساؤل رئيسي مفاده: هل نريد مجتمعاً مدنياً حقيقياً راسخاً؟ أم نريد تنظيمات أهلية تساعد الحكومة في توفير المساعدات الاجتماعية وتساعد في تثبيت الأمن الاجتماعي؟ فتحديد الرؤية والفلسفة ومن ثم الأدوار والمسئوليات مسألة حتمية لإنجاح الحوار، مع الأخذ في الاعتبار أن الإجابة على التساؤل تفترض مراعاة تكلفة كل مسار، وأن الخبرة القديمة في الجمع بين تنظيمات أهلية وبعض ملامح لمجتمع مدني أثبتت عدم فاعليتها وأن سمات ضعف المجتمع المدني رفعت التكلفة الاجتماعية والسياسية بالقدر الذي تجاوز الفوائد على مستوى المجتمع والدول.

أول هذه الإشكاليات، يتمثل في تحديد المفاهيم وتحريرها، وهنا يجب أن نحدد ما المقصود بمفهوم المجتمع المدني، وحدود اختزال البعض له في العمل الأهلي وتحديداً في الجمعيات الأهلية، ودون أن يمتد المقصود لباقي مكونات المجتمع المدني مثل التعاونيات والنقابات

من أدواتها، في حين تنظر للقطاع الخاص من منظور المسؤولية الاجتماعية وقصوره في تأديتها بالقدر المطلوب، بينما يفضل القطاع الخاص التعامل مع القطاع الأهلي من خلال الحكومة، والمنافسة على التمويل الأجنبي، بينما يمثل القطاع الأهلي الطرف الأضعف في معادلة التعاون بين القطاعات الثلاث.

يتوازي مع هذا الخلل في العلاقة الثلاثية، ضعف أطر الشراكة، ومحدودية نموذج التنمية بالمشاركة، وتنامي دور التوظيف الديني والسياسي للأدوار الاجتماعية والخدمية التي تقدمها بعض المنظمات الأهلية ومؤسسات المجتمع المدني وخاصة في فترتي الثمانينيات والتسعينيات من القرن الماضي (والتي ماتزال قائمة وإن كانت بدرجة أقل) والتي عمقت أزمة الثقة من جانب الحكومة تجاه دور المجتمع المدني ومثلت تهديداً للأمن القومي في بعض جوانبها، لاسيما مع تزايد العامل الخارجي وتوظيف ملف حقوق الإنسان وإقدام بعض المنظمات الحقوقية على محاولة الاستئساد على الدولة.

وتمثل الجمعيات الأهلية حالة كاشفة لباقي مكونات المجتمع المدني وخاصة النقابات المهنية التي تعاني من قصور أدوارها المتعلقة بالمحافظة وتطوير المهنة ليقصر دورها على تقديم بعض الخدمات، كما عانت معظمها من عملية تسييس واضحة للدور النقابي وعدم التفرقة بين الدور الحقوقي لأصحاب المهنة والدور السياسي للنقابات، كما برز الدور السلبي للتعددية النقابية التي انتهجتها النقابات العمالية خلال الفترة الممتدة من 2011 وحتى 2014.

وعلى مستوى التعاونيات، يكشف تعديل قانون التعاونيات عن الاهتمام الواضح بالفلاحين وبالتنمية الزراعية من جانب الحكومة، ولكنه اهتمام يظل رغم إيجابيته منقوصاً، حيث يجب أن يمتد هذا الاهتمام ليشمل كافة التعاونيات وليس التعاونيات الزراعية فقط، كما يجب أن ينظر إلى التعاونيات بشكل تكاملي مع باقي منظمات المجتمع المدني فيما يتعلق بالدور التنموي والشراكة مع الحكومة، لاسيما وأن التعاونيات يصل

المدني بالقدر الذي يمكنه من لعب أدواره التنموية والحقوقية والرعاية والتوعوية.

وتجدر الإشارة هنا، إلى أن الاستناد إلى مفهوم المجتمع الأهلي كأساس لتوصيف العلاقة بين الدولة والمجتمع يقترب من الواقع الراهن ويعبر عن غلبة الطابع الأهلي للأنشطة والبرامج، كما أنه يتوافق مع درجة تطور المجتمع ومنظّماته، إذ تذهب بعض الآراء للتأكيد على أهمية المجتمع الأهلي، لاسيما في تلك المجتمعات التي لم تدخل مرحلة الحداثة بشكل كامل وما تزال قضية التقليدية والحداثة تتنازعها. فضلاً عن أن المفهوم الأهلي سوف يوفر إطاراً أكثر اتساعاً ليشمل القوى الموصوفة بـ”المدنية“ جنباً إلى جنب مع القوى الريفية والتقليدية دونها إثارة للحساسيات والمواجهات بين القوى والثقافات ”الريفية“ والمدنية وبخاصة في إطار مسألة ”ترييف المدن“ التي تشهدها العديد من دول العالم ومنها مصر.

وتكمن أهمية ذلك في القدرة على تحديد المكونات وقدراتها كقوى مجتمعية وكموارد وإمكانيات عند إعداد خطط التنمية والمشروعات القومية، لاسيما تلك المرتبطة بالأبعاد الاجتماعية والعادات والتقاليد والثقافة السائدة، لما تمثله هذه المكونات من تأثير فاعل تجاه الأفكار والمعتقدات سواء بشكل سلبي أو إيجابي مثل القضايا السكنية، والتفكك الأسري، والعنف، وتمكين المرأة، وحقوق المواطنة، والمساواة، والتطرف، فهذه القضايا التي تتطلب معالجتها مشاركة ومسئوليات مجتمعية، تفرض تحديد المسؤوليات والأدوار جنباً إلى جنب مع تعزيز النهج التشاركي بدءاً من التخطيط. وبالتالي، فإن تحديد موقع المنظمات الأهلية وحدود الارتباط بالمجتمع المدني تبدو غاية في الأهمية، لاسيما في لحظات الإصلاح والبناء.

الإشكالية الثانية، تتعلق بأزمة الثقة وتباين الإدراكات للأدوار، وتتجسد هذه الإشكالية بشكل واضح في الإدراك المتباين للقطاعات الثلاثة (الحكومي والخاص والأهلي) للأدوار والمسئوليات، فالحكومة تنظر إلى المجتمع المدني والتنظيمات الأهلية بكونها امتداداً وأداة

الإشكالية الرابعة، تتعلق بالتوظيف السياسي والديني لمنظمات المجتمع المدني، حيث صبغت عملية التوظيف منهاجاً ورؤية سلبية أدت الى تزايد وتعدد العديد من القضايا، بحيث أصبحت العديد من المنظمات الأهلية جزءاً من المشكلة والاختلالات المجتمعية، وليست سبباً أو آلية لمواجهة المشكلة أو حلها. والأمثلة هنا كثيرة وفي مقدمتها قضية التطرف والاستقطاب واستغلال الفئات المهمشة. بل إنه يمكن القول إن المجتمع المدني المصري لضعفه وعدم تبلوره، رغم طول عمره وخبرة بعض منظماته، كان أداة من أدوات الصراع السياسي والاجتماعي خلال المرحلة الماضية، لاسيما في مرحلة حكم الإخوان المسلمين، وهو ما تجلّى في مؤشر نمو الجمعيات الأهلية ذات السمة الدينية بأعداد تزيد عن باقى الجمعيات التي تأسست خلال الثلاث سنوات التالية على يناير 2011، حيث تشير التقديرات إلى إشهار نحو 4 آلاف جمعية ذات سمة دينية (يناير 2011 - 2013). ورغم حل العديد من الجمعيات الأهلية المحسوبة على تيار الإخوان المسلمين، ودخول الجمعيات الأهلية في مرحلة توفيق الأوضاع، فإنه من الضروري ملاحظة- كما سبقت الإشارة- أن الجمعيات الأهلية مرآة عاكسة لأفكار وقيم المجتمع، وبالتالي فإن معالجة بعض الاختلالات المجتمعية على مستوى الأفكار ومتطلبات التنمية تقتضى النظر في مسألة القنوات والتوجهات التي تطرحها بعض القوى الاجتماعية والسياسية من خلال الجمعيات الأهلية، حيث تمثل بعض مكونات المجتمع المدني والتنظيمات الأهلية قوى رفض أو تحفظ تجاه بعض السياسات والاتجاهات التنموية للمجتمع، وهنا يمكن الإشارة تحديداً لقضايا مثل التطرف والقضايا الاجتماعية مثل الزواج المبكر وعمالة الأطفال والعنف الأسرى والزيادة السكانية.

وبالإضافة لهذه الإشكاليات، هناك حزمة أخرى من الإشكاليات المتعلقة بالثقافة المجتمعية مثل غلبة الطابع الشخصي وليس المؤسسى، وضعف ثقافة التطوع مقابل ثقافة التبرع، وضعف الكوادر التنموية، وقلة أعداد منظمات المظلة والشبكات إلى غير ذلك من المشكلات والقيود التي تحد من تطوير الأدوار التنموية.

عددها إلى 12609 ألف جمعية وتأتي في المرتبة الثانية بعد الجمعيات الأهلية (قبل مرحلة توفيق الأوضاع حيث كانت أعداد الجمعيات الأهلية نحو 57 ألف جمعية). وتتوزع خريطة التعاونيات على خمس أنماط هي: 6682 جمعية تعاونية زراعية، و2846 جمعية تعاونية إسكانية، و2527 جمعية تعاونية استهلاكية، و453 جمعية تعاونية إنتاجية، و100 جمعية تعاونية الثروة المائية.

التعاونيات وإن كان يُنظر إليها على أنها أقرب للجمعيات القاعدية التي تلبى الاحتياجات المباشرة للمواطنين وتقدم الخدمات، فإن المطلوب حالياً أن تتسع النظرة إلى البعد التنموي، وربما تمثل بعض التعديلات الخاصة بقانون التعاونيات (قانون 204 لعام 2014 وتعديل بعض مواد قانون التعاون الزراعى 122 لعام 1981) خطوة في هذا الاتجاه. وتجدر الإشارة إلى أن هناك نحو ثماني قوانين صدرت منذ الثمانينات وحتى 2014 تحكم التعاونيات ولكنها كانت تعبر عن سياق اقتصادى واجتماعى وثقافى مختلف، وهو ما يتطلب بالتبعية إعادة النظر في دور التعاونيات، وخاصة تلك المرتبطة بالتصدير والاستثمار وربطها بمفهوم التنمية بالمشاركة مع كافة تنظيمات ومنظمات المجتمع المدني.

الإشكالية الثالثة، تتصل بالتوظيف الدولى للمف حقوق الإنسان، حيث تظل المنظمات الحقوقية تمثل إحدى الإشكاليات الكبرى التي تحول دون تفعيل أدوار المجتمع المدني المصرى على أسس حقوقية. فبغض النظر عن طبيعة النشاط الذى تقوم به التنظيمات الأهلية فمن الضرورى أن تستند كافة الأنشطة والبرامج التي تقوم بها المنظمات الأهلية على النمط الحقوقى، ولكن تظل هناك مجموعة من القضايا الواجب مناقشتها بصراحة ووضوح حتى يمكن تجاوز هذه العقبة، ومنها: اعتماد المنظمات الحقوقية على التمويل الأجنبي بنسبة 100 في المائة، والتدخل الدولى المرتبط بتسييس القضايا الحقوقية، وتحديد متطلبات المحافظة على الأمن القومى، واستمرار الطابع النخبوي للعمل الحقوقى، وضعف انتشار الثقافة الحقوقية. وهنا يمكن للمجلس القومى لحقوق الإنسان أن يكون هو المظلة الراعية لهذه الجمعيات .

مرتكزات تفعيل وبناء المجتمع المدني

وتوافقات مجتمعية، وخبرات إدارية ومؤسسية، وسياق اقتصادى واجتماعى وثقافى وسياسى، تجعل من انتقائية التطبيق، وإلزامياته، والتفسيرات المتعددة سبيلاً للتعامل مع القانون، ومحددات المقومات العمل الأهلى من ناحية. كما أن ضعف الأطر المؤسسية والهياكل الإدارية والميل للأعمال الخيرية والمساعدات الاجتماعية تمثل قيوداً أمام الحديث عن إمكانية أن يوفر القانون وحده نقلة نوعية داعمة للمنظمات الأهلية ومحفزاً لأجندتها التنموية الحقوقية من ناحية ثانية، أو الحديث عن فرص تعزيز النهج التشاركى بين الدولة والقطاع الأهلى بدون التوافق على خطوات هذا النهج الذى يجب أن يبدأ من التخطيط، وأن يشمل بناء قدرات ومهارات غالبية تلك المنظمات بحيث تتعمق أدواتها التنموية من ناحية ثالثة، وأن تتجلى بوضوح آليات مواجهة اختلافات التوظيف السياسى للمنظومة الحقوقية، والتوظيف الدينى للعمل الأهلى وعلاقتها بالأمن القومى المصرى من ناحية رابعة.

المجتمع المدني ومتطلبات اللحظة

من المهم في إطار تفعيل وإعادة تنظيم المجتمع المدني تحقيق ما يلي:

1 - إعادة صياغة كافة القوانين والتشريعات المرتبطة بمكونات المجتمع المدني، بحيث تشكل منظومة متكاملة للأدوار والمسؤوليات في تنفيذ السياسات العامة.

2 - تفعيل العلاقة بين المجلس القومى لحقوق الإنسان بعد تشكيله الأخير، والمنظمات الحقوقية، بحيث يمثل جهة ومظلة للمنظمات الحقوقية في دعمها وتدريبها وتوفير بعض التمويل.

3 - العمل على ربط الاحتياجات التنموية بمنظومة الحقوق حتى يمكن توسيع المنظور لتشمل الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية ولا تقتصر على السياسى، ومن ثم يمكن دعم وجود منظمات تنموية كبيرة وقادرة على أن تكون داعمة وموجهة للكثير من

1 - الرؤية والفلسفة الرسمية للمجتمع المدني: استندت الدولة إلى منهج المراجعة والتقييم وخاصة مع مقارنته بقانون 70 لعام 2017، وحفزت آليات الربط الهيكلى بين أدوار المنظمات الأهلية ومسئولياتها وأولويات الدولة واحتياجاتها، ودعمت الأدوار التنموية والمبادرات، وحرصت على التواكب مع اللغة والمعايير الدولية الحاكمة لمثل هذه القوانين إلى حد كبير، وهو ما تجلّى بوضوح في إعلان رئيس الجمهورية عام 2022 عاماً للمجتمع المدني، وإطلاق الاستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان، وإعادة تشكيل المجلس القومى لحقوق الإنسان، ومن قبل إصدار القانون الجديد 149 لعام 2019 ولائحته التنفيذية، وتنامى الخطاب الرسمى الداعم للنهج التشاركى في مجالات التنمية، وخاصة المبادرات الرئاسية المتعلقة بحياة كريمة (تنمية القرية المصرية وتنمية الأسرة المصرية وغيرها).

هذه الرؤية يجب أن تمتد لتشمل باقى مكونات المجتمع المدني ليعمل كمنظومة واحدة قادرة على تجاوز سمات الضعف التي حملت الدولة والمجتمع الكثير من التكلفة السياسية والاجتماعية، ولم توفر المقومات الدافعة للمشاركة في عملية التنمية الشاملة والمستدامة.

2 - تفعيل مكونات المجتمع المدني: في ظل قدرته على تحقيق فلسفة عدالة التوزيع، فمن ناحية تساعد منظماته على توسيع نطاق المشاركة وتنظيم تفاعلات المواطنين، ومن ناحية ثانية، تبدو مؤسساته بمثابة آلية لتنشيط المجتمع ككل. ومن ناحية ثالثة، فأن ذلك يوفر القدرة على إحداث حراك اجتماعى يساعد على مشاركة وفعالية الطبقات الدنيا، بالإضافة إلى دوره الخاص بتقريب السياسات العامة من المواطنين العاديين وتجزئة هذه السياسات إلى مجموعة من القضايا النوعية بشكل يجعلها أقرب للتناول من جانب المواطنين.

3 - الفاعلية ليست بالقانون فقط: ذلك أن العلاقة بين النص والتطبيق تمثل إشكالية ممتدة ربما لا تقتصر على قانون الجمعيات الأهلية، لأنها ترتبط بميراث تاريخى،

المنظمات ومحددة للأولويات والاحتياجات، كما يمكن التوسع في منظمات حقوق المستهلك، والمنظمات الإغاثية لتتوافق مع الاحتياجات الجديدة للمجتمع.

4 - تحفيز مفهوم التنمية بالمشاركة كفلسفة حاكمة للعلاقة بين القطاعات الثلاثة (الأهلى والحكومى والخاص) وبالقدر الذى يساعد على زيادة المكون التنموى فى برامج وأنشطة التنظيمات الأهلية، ويساهم فى اجتذاب الشباب وتفعيل المنهاج الحقوى التنموى للفئات المهمشة ويرسخ مفهوم المواطنة الفعالة.

5 - الدفع نحو مزيد من التوعية لمخاطر تهديد الأمن القومى المصرى، مع تقديم النماذج والمعلومات الداعمة لذلك، عبر وسائل الإعلام وعبر المنظمات الأهلية نفسها، مع شرح مفهوم الأمن القومى ومحددات تهديده من منظوره الواسع وعلاقته بمتطلبات التنمية وبناء الوعى والمعرفة.

الهوامش

1- Canadian International Development Agency (CIDA), Governance: Active Citizenship for Good Governance, Egypt Program Support Unit (Egypt: CIDA, 2011), P.P1314.

2 - د. ايمن السيد عبدالوهاب، المشهد المصرى وتحولاته السياسية والمدنية ملامح أساسية لما قبل 25 يناير وما بعدها، ورقة غير منشورة، عام 2013.

